The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement

The Commander

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية

القائد

صدر عن قيادة حزب حرّاس ألارز – حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

من بين الجرائم الوطنية الكبيرة التي ارتكبها نظام الطائف في لبنان، نتوقف في بياننا هذا عند جريمتين بارزتين تختصران قباحة هذا النظام وتماديه في الخيانة المتعمدة.

الاولى: بيع الاراضي اللبنانية بالجملة الى غير اللبنانيين، وبخاصةٍ الى العرب. بحيث ان مجموع ما تملكه الغرباء خلال العامين المنصرمين ( ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ ) بلغ ٩٥٩ الفاً و٢٧ متراً مربعاً. وهذه المساحة توازي المساحة التي بيعت الى الغرباء خلال الاثنين والثلاثين عاماً المنصرمة، اي من العام ١٩٦٩ الى العام ٢٠٠١.

احتل الكويتيون المرتبة الاولى في التملك عام ٢٠٠١ اذ بلغ مجموع العقارات التي ابتاعوها ٣٩١ الفاً و٦٠٠ متراً مربعاً، وتلاهم القطريون ثم السعوديون ثم الاماراتيون... اما في العام ٢٠٠٢ فقد احتل السعوديون المرتبة الاولى، وتلاهم الكويتيون، ثم الاماراتيون، واحتلت القطر المرتبة الرابعة. اما الشركات الاجنبية فقد ارتفعت حصة العقارات التي اشترتها حتى بلغت حوالي ١٣٤ الفاً و٤٦٣ متراً مربعاً.

والملاحظ ان معظم تلك البيوعات قد تمت بموجب مراسيم جمهورية صدرت عن مجلس وزراء الطائف بصورة استنسابية واستثنائية، وان حركة شراء العقارات تركزت في مناطق معينة من لبنان وتحديداً في اقضية كسروان وبعبدا والمتن وعاليه وبيروت... والملاحظ ايضاً بحسب الاوساط المطلعة بان نسبة عقود البيع غير المسجلة في الدوائر العقارية هي مرتفعة جداً، مما يعني ان نسبة تملك الاجانب هي اكبر بكثير مما هو معلن رسمياً... والملاحظ اخيراً ان نظام الطائف قدّم تسهيلات كثيرة للراغبين في شراء الاراضي اللبنانية عبر رفع سقف التملك من نسبة خمسة بالمئة من مساحة المحافظة الى نسبة ثلاثة بالمئة من مساحة القضاء، وخفض رسم التسجيل من ١٦ بالمئة الى ٥ بالمئة من قيمة العقار المباع، وتسهيل المعاملات الرسمية وطريقة الحصول على المستندات المطلوبة لاتمام عقود البيع.

وتفيد الاوساط المطلعة اخيراً ان وتيرة بيع الاراضي آخذة هذا العام بالارتفاع مما يؤكد ان نظام الطائف قد حول لبنان الى وطن برسم البيع.

الثانية: تجنيس الطارئين باعداد هائلة وغالبيتهم من الرعايا السورية والفلسطينية والعرب والاكراد وغيرهم، ولا نملك حتى الآن احصاءات دقيقة عن الارقام النهائية لعدد المجنّسين ولكن الاوساط المطلعة تفيد انها بلغت عشرات الالوف، وان قرار حكومة الطائف الاخير باحالة مراسيم التجنيس على وزارة الداخلية لأعادة النظر فيها من هو الا للخداع وذر الرماد في العيون من اجل لفلفة هذه الجريمة الخطيرة الابعاد الهادفة الى استبدال الشعب اللبناني بشعب آخر.

تخطىء عصابة الطائف اذا اعتقدت ان لبنان سائباً ومتروكاً الى هذا الحد، لاننا سنبادر في اول فرصة سانحة الى اتخاذ الاجراءات التالية:

- الغاء جميع عقود البيع التي تمّت في عهد الطائف ومصادرتها لمصلحة الدولة عملاً بالحقيقة السابعة من حقائق الحزب الأربع عشرة القائلة: بعد ان اصبح اللبناني ثاني مواطني الفقر في امتلاك الارض، لا يباع شبر من ارض لبنان لغريب.
- الغاء جميع مراسيم التجنس الصادرة عن نظام الطائف والسعي الدؤوب لطرد الغرباء والطارئين من بلادنا، عملاً بالحقيقة الثامنة من حقائقنا الاربع عشرة القائلة: بعد ان تسوّى قانوناً اوضاع من هم لبنانيون منسيون او لبنانيون ذوو قضية عالقة لا تمنح الجنسية اللبنانية الا لافراد، ويشترط ان يكون الواحد من هؤلاء الافراد عبقرياً او سبق ان قدّم للبنان خدمة جُلى.
- مُقاضاة هذه العصابة الحاكمة واحالتها على القضاء المختص مع كل من اشترك معها في ارتكاب تلك الجرائم الوطنية الخطيرة.

لم نعد نجد في قاموس اللغة العربية نعوتاً تليق بوصف هؤلاء المجرمين سوى القول بان الحقارة نفسها باتت تحتقرهم.

لبيك لبنان

أبو أرز
في ٨ آب ٢٠٠٣